

Distr.: General
3 August 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية

الدورة التاسعة

جنيف، ١٢-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التطورات الأخيرة والتحديات الجديدة في أسواق السلع الأساسية،
والخيارات المتاحة على مستوى السياسات لتحقيق نمو شامل وتنمية
مستدامة قائمين على السلع الأساسية

مذكرة أعتها أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تستعرض مذكرة المعلومات الأساسية هذه التطورات الأخيرة في الأسواق الرئيسية للسلع الأساسية وتحلل العوامل التي أسهمت في الاتجاهات التي شهدتها أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠١٦. وبوجه عام، شكّل عام ٢٠١٦ نهاية اتجاه انحداري في أسعار السلع الأساسية استمر خمسة أعوام، إذ ارتفعت هذه الأسعار ارتفاعاً كبيراً خلال ذلك العام. ولكن، بالنظر إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٧، فإن مسألة معرفة ما إذا كان قد حدث انعكاس حقيقي للاتجاه هي مسألة قابلة للنقاش. وعلى الرغم من أن ارتفاع الأسعار في عام ٢٠١٦ عاد بالفائدة على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، فإن أسعار السلع الأساسية بقيت إجمالاً أدنى بكثير من مستوى الذروة الذي بلغته في عام ٢٠١١. وتبحث هذه المذكرة بعض قضايا السياسة العامة المتصلة بالتطورات الأخيرة في الأسواق العالمية للسلع الأساسي وتقترح توصيات يمكن أن تساعد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-13318(A)



* 1 7 1 3 3 1 8 *

مقدمة

١- أنشئ اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية بموجب تكليف صدر في اتفاق أكرا (الفقرة ٢٠٨) وولاية الدوحة (الفقرة ١٧). ومدد مافيكيانو نيروبي، المعتمد في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر التجارة والتنمية، هذه الولاية حتى عام ٢٠٢٠ (الفقرة ١٠٠ ح^(١)). وسيقوم اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، الذي أقرته الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثون لمجلس التجارة والتنمية في نيسان/أبريل ٢٠١٧، برصد التطورات والتحديات والفرص القائمة في أسواق السلع الأساسية، مع إيلاء الاهتمام الواجب إلى قطاعات السلع الأساسية ذات الأهمية للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية^(٢).

٢- وتحلل مذكرة المعلومات الأساسية هذه التطورات التي شهدتها أسواق السلع الأساسية في عام ٢٠١٦، مع التركيز على اتجاهات الأسعار وعلى الأسباب الكامنة وراء تقلبات هذه الأسعار. وتسلط الضوء على بعض قضايا السياسة العامة المرتبطة بالتطورات الأخيرة في الأسواق وتستخلص الدروس في شكل توصيات بشأن السياسات العامة بغية مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في جهودها الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وتصنف المذكرة السلع الأساسية في ثلاث فئات هي: الأغذية والسلع الأساسية (المواد الغذائية، والمشروبات الاستوائية، والبذور الزيتية والزيوت النباتية، والمواد الزراعية الخام)؛ والمعادن والخامات والفلزات؛ والطاقة (النفط، والغاز، والفحم، والطاقة المتجددة).

أولاً- التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأساسية

ألف- عرض عام

٣- بعد أن انخفضت أسعار السلع الأساسية لمدة خمسة أعوام ووصلت إلى الحضيض، اتجهت في بداية عام ٢٠١٦ إلى الارتفاع حتى أوائل عام ٢٠١٧. وبلغ مؤشر الأونكتاد للأسعار الإسمية للسلع الأساسية غير النفطية^(٣) ٢١٨,٨ نقطة. في شباط/فبراير ٢٠١٧، أي بزيادة قدرها ٢٠,٤ في المائة عن الرقم الذي سجله في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ والبالغ ١٨١,٨ نقطة. (انظر الشكل ١). إلا أن آخر البيانات المتوفرة تبين أن أسعار السلع الأساسية أخذت في التراجع من جديد، إذ بلغ المؤشر ٢٠٥,٢ نقطة. في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وبالإجمال، لا تزال أسعار السلع الأساسية أدنى بكثير من الأسعار التي بلغت في ذروة الطفرة الأخيرة للسلع الأساسية.

(١) TD/519/Add.2

(٢) TD/B(S-XXXI)/2

(٣) يشمل المؤشر المجموعات الفرعية التالية للسلع الأساسية: جميع الأغذية (الأغذية، والمشروبات الاستوائية، والخضراوات، والبذور الزيتية، والزيوت النباتية)؛ والمواد الخام الزراعية؛ والمعادن والخامات والفلزات.

الشكل ١
مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية غير النفطية، جميع المجموعات،
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - كانون الثاني/يناير ٢٠١٧
(٢٠٠٠ = ١٠٠؛ دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الجارية)

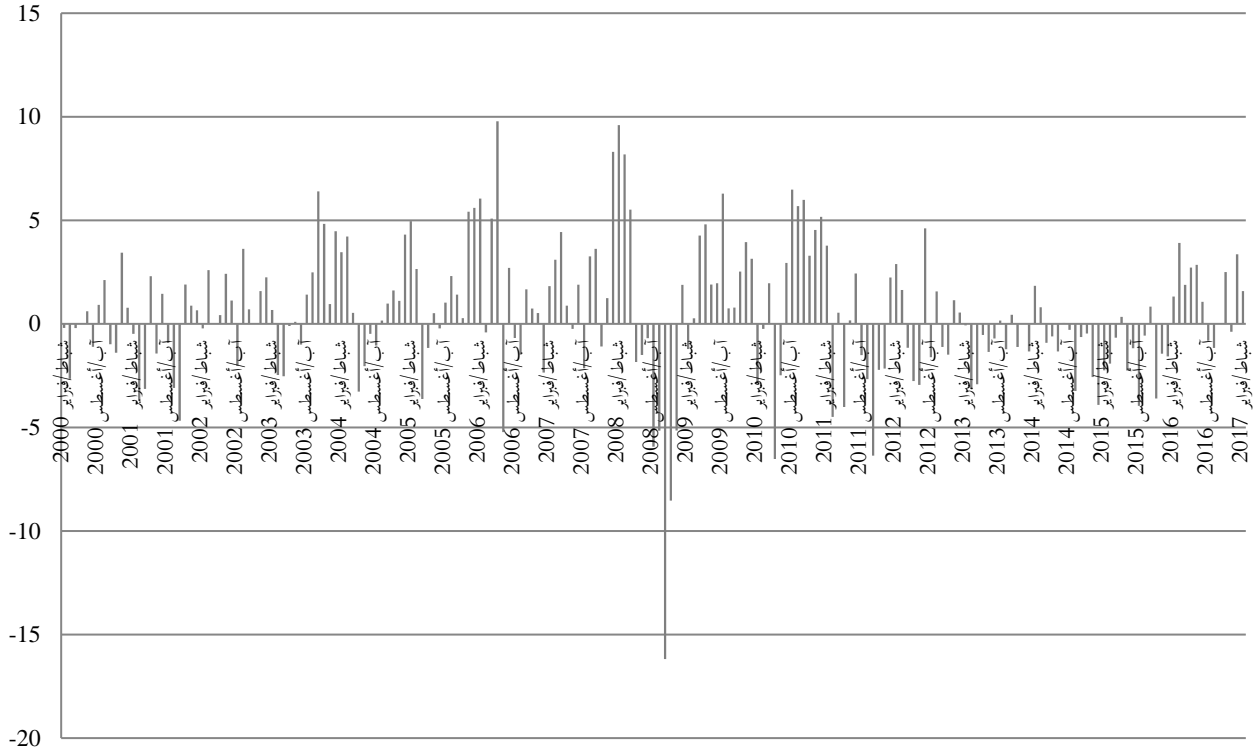


المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٤- ويرجع انتعاش أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠١٦، بصورة رئيسية، إلى المعوقات التي واجهها العرض وأوجه عدم اليقين التي واجهها الإنتاج والتي أثرت بوجه خاص على أسعار الفلزات والسلع الزراعية في عام ٢٠١٦. وتسببت الظروف المناخية السيئة المتصلة بظاهرة النينو في انخفاض إنتاج سلع زراعية مثل زيت النخيل والأرز والبن. وتقلص المقدار المعروض من المعادن والخامات والفلزات بتقلص إنتاج مناجم النيكل والنحاس والزنك. وبعد أن تحسن المقدار المعروض من عدة سلع زراعية وفلزات، بدا أن الاتجاه التصاعدي لأسعار السلع الأساسية قد توقف في بداية عام ٢٠١٧.

٥- وكانت تقلبات أسعار السلع الأساسية متوسطة الشدة في السنوات الخمس الماضية (انظر الشكل ٢). وسُجل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تغير شهري لمؤشر الأونكتاد للأسعار الإسمية للسلع الأساسية غير النفطية يزيد على ٥ في المائة. على أن فرادى السلع الأساسية شهدت تقلبات كبيرة في الأسعار. وتستعرض في القسم بآ تطورات الأسواق في المجموعات الرئيسية للسلع الأساسية.

الشكل ٢
مؤشر الأونكتاد للأسعار السمية للسلع الأساسية غير النفطية: التقلبات الشهرية،
شباط/فبراير ٢٠٠٠ - شباط/فبراير ٢٠١٧
(١٠٠ = ٢٠٠٠)



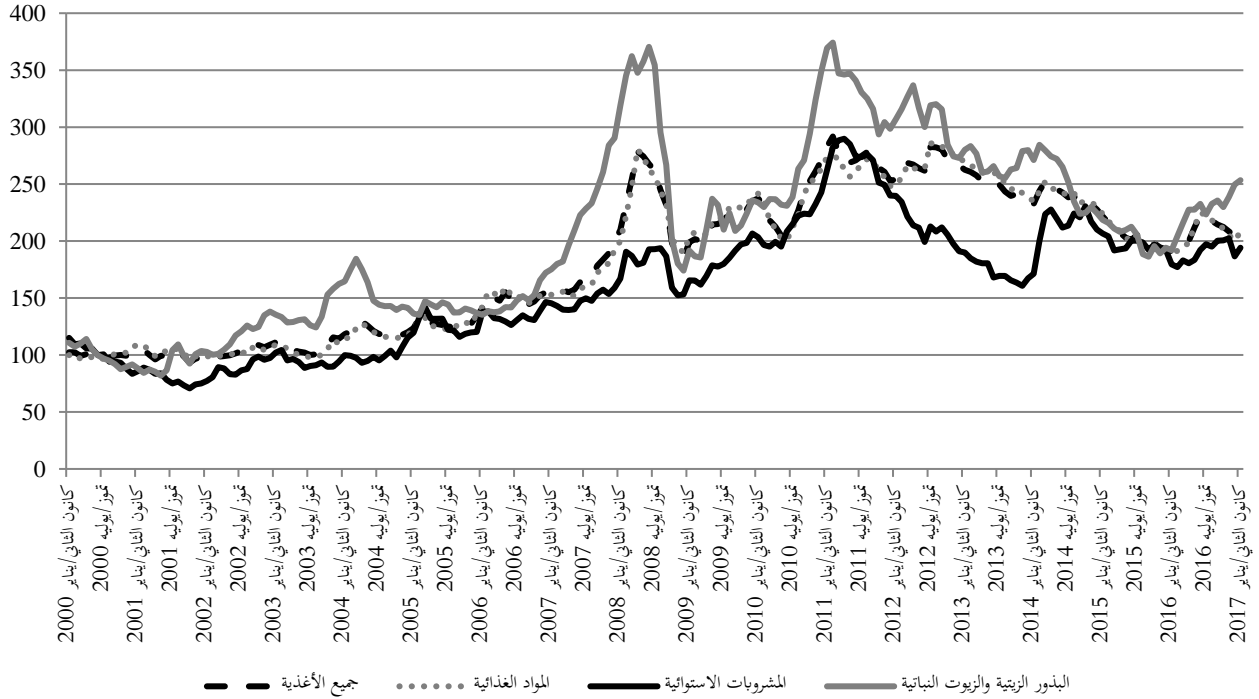
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

باء - التطورات في القطاعات الرئيسية للسلع الأساسية

١- المواد الغذائية والسلع الزراعية

٦- بلغ مؤشر الأونكتاد لأسعار المواد الغذائية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أدنى قيمة له خلال سبع سنوات، إذ سجل ١٩١,١ نقطة. وفي الأشهر الستة التالية، اتجه المؤشر نحو الصعود، وذلك، أساساً، بسبب الأحوال المناخية السيئة المتصلة بظاهرة النينو والتي تسببت في انخفاض الإنتاج وفي نشوء أوجه عدم يقين. وأخذت أسعار المواد الغذائية تنخفض منذ منتصف عام ٢٠١٦، باستثناء ارتفاعات وجيزة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٧. وشهدت جميع المؤشرات الفرعية انخفاضاً ملحوظاً في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧، إذ سجلت البذور الزيتية والزيوت النباتية أكبر انخفاض، بنسبة -١٣,٦ في المائة (انظر الشكل ٣).

الشكل ٣
مؤشر أسعار مجموعات مختارة من السلع الأساسية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - كانون
الثاني/يناير ٢٠١٧
(١٠٠ = ٢٠٠٠)

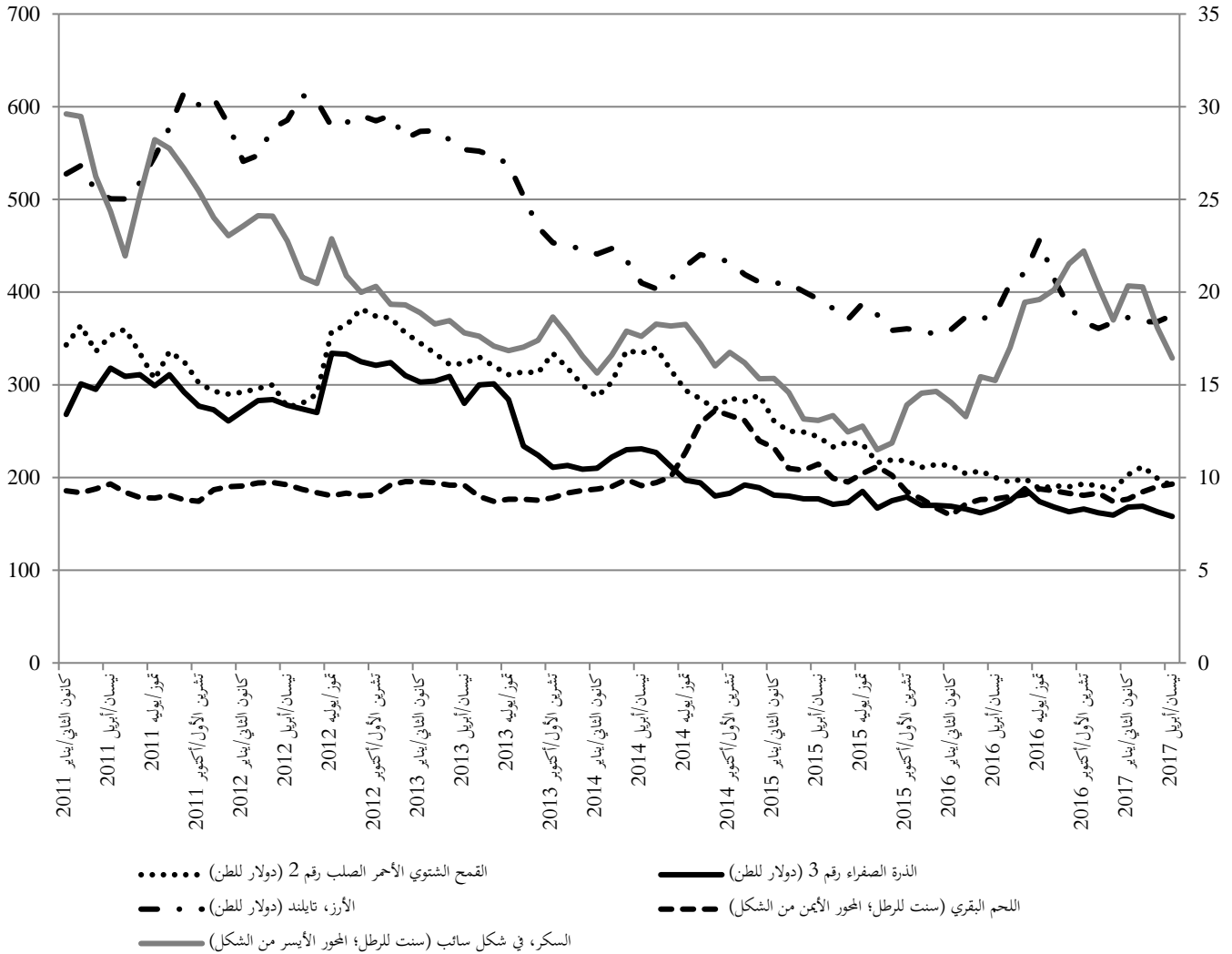


٧- واتجهت أسعار الحبوب، بوجه عام، إلى الهبوط منذ عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى كبر الإنتاج وتزايد المخزونات (انظر الشكل ٤). وسجل موسم ٢٠١٦/٢٠١٧ إنتاجاً قياسياً من القمح والذرة، ما جعل المقدار المعروض من الحبوب عالمياً أكبر مقدار سُجل حتى ذلك التاريخ. ونتيجة لذلك، فإن سعر القمح (الشتوي الأحمر الصلب رقم ٢) البالغ ١٩١ دولاراً للطن في نيسان/أبريل ٢٠١٧، هبط بنسبة ٤,٥ في المائة على أساس سنوي، وبنسبة ٢١,٧ في المائة مقارنة بالمستوى الذي كان عليه في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وبلغ سعر الذرة الصفراء رقم ٣) أدنى مستوى له في أكثر من سبع سنوات، إذ سجل ١٥٨ دولاراً للطن في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويُتوقع أن تبقى أسواق الحبوب مستقرة إلى حد ما في المستقبل القريب، رهنماً بتوفر ظروف مناخية مواتية. ويتوقع المجلس الدولي للحبوب أن إنتاج القمح والذرة في الموسم ٢٠١٧/٢٠١٨، سيبلغ ٧٣٦ و١٠٢٦ مليون طن على التوالي، أي أقل قليلاً من مستويات موسم ٢٠١٦/٢٠١٧^(٤). ويُتوقع أن يؤدي الازدياد الكبير في الطلب إلى انخفاض معقول في المخزونات يمكن أن يولد زيادة طفيفة في أسعار الحبوب.

International Grains Council, 2017, Grain market report No. 476 (٤)

الشكل ٤

أسعار سلع غذائية وزراعية أساسية مختارة، كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - نيسان/أبريل ٢٠١٧



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٨- وشهدت أسواق الأرز ارتفاعاً في النصف الأول من عام ٢٠١٦. فازداد سعر أرز تايلند بنسبة ٢٦,٩ في المائة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٦ بسبب انخفاض الإنتاج الناجم عن ظاهرة النينيو في البلدان الرئيسية المنتجة، كالهند وتايلند وفيت نام. وبعد ذلك، أدى توقع حدوث زيادة في الإنتاج العالمي إلى تعديل الأسعار نزولاً. وعلى أساس سنوي، كان سعر أرز تايلند مستقرًا، إذ بلغ ٣٧٥ دولاراً للطن في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بالمقارنة بـ ٣٧٦ دولاراً للطن في نيسان/أبريل ٢٠١٦. ولا تزال الصورة المرتقبة لسوق الأرز هادئة، إذ إن توقعات الإنتاج والطلب لا تشير إلى حدوث تغيرات كبيرة في الموسم الراهن.

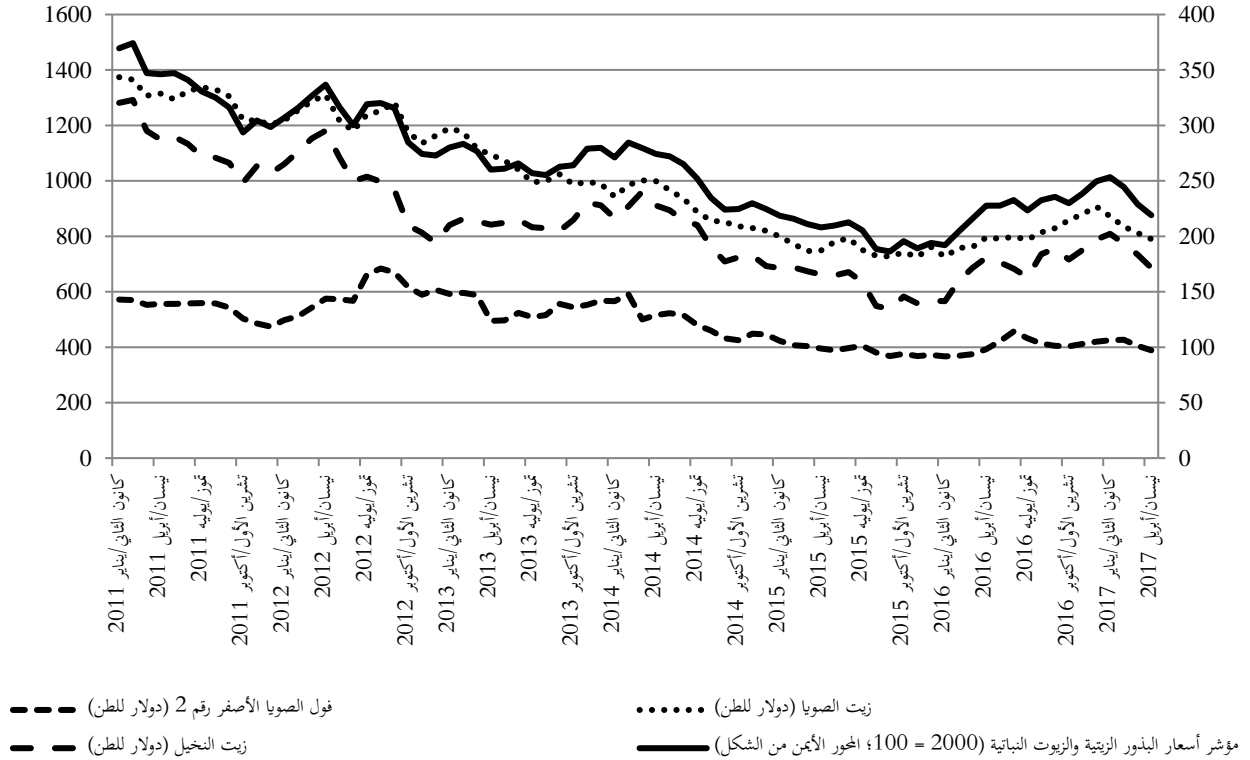
٩- وشهد سوق السكر اضطراباً كبيراً في الفصول الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦، عندما أدى اتساع الفجوة بين العرض والطلب إلى انخفاض المخزونات إلى مستويات متدنية تاريخياً. وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٦، ارتفع سعر السكر (متوسط الأسعار اليومية وفقاً للاتفاق الدولي للسكر) بنسبة ٥٨,١ في المائة، من ١٤,٠٥ سنتاً

للرطل إلى ٢٢,٢٢ سنتاً للرطل. وقد أحدث ارتفاع السعر زيادة في العرض، أدت في نهاية الأمر إلى خفض سعر السكر إلى ١٦,٤٤ سنتاً للرطل في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وتوحي توقعات ازدياد الطلب العالمي بعدم حدوث زيادات في الأسعار في الموسم المقبل. والاحتمال الوحيد لازدياد أسعار السكر يكمن في احتمال انخفاض الإنتاج إذا حدثت ظاهرة النينيو في عام ٢٠١٧.

١٠- وسجل سعر اللحم البقري المجدد المستورد من أستراليا ونيوزيلندا ارتفاعاً لم يسبق له مثيل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، إذ بلغ ٢٧٢ سنتاً للرطل، وذلك بسبب انخفاض العرض. وبعد ذلك، أدى ازدياد العرض وضعف الطلب إلى اتجاه الأسعار إلى الانخفاض حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، عندما بلغ سعر اللحم البقري ١٥٩ سنتاً للرطل، أي بانخفاض قدره ٤١,٦ في المائة خلال ١٦ شهراً. وفي عام ٢٠١٦، شهدت أسواق اللحم البقري درجة أقل من التقلب واتجاهاً صعودياً معقولاً في النصف الأول من العام، تلاه اتجاه نزولي طفيف في النصف الثاني. وتسبب الطلب القوي في حدوث زيادة في سعر اللحم البقري بنسبة ٩,٠ في المائة، وذلك من ١٧٧ سنتاً للرطل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ١٩٣ سنتاً للرطل في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويبدو من المحتمل حدوث اتجاه صعودي معقول في المستقبل القريب، استناداً إلى إسقاطات العرض والطلب.

١١- واتجه مؤشر الأونكتاد لأسعار البذور الزيتية والزيوت النباتية إلى الانخفاض في الفترة الممتدة من آب/أغسطس ٢٠١١ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، إذ فقد ٤٢,٧ في المائة من قيمته (انظر الشكل ٥). وفي عام ٢٠١٦، انعكس هذا الاتجاه إلى حد ما، بسبب النقص في إنتاج بذور زيتية مثل فول الصويا في أمريكا الجنوبية وزيت النخيل في جنوب شرق آسيا وهو انخفاض ناجم عن الأحوال المناخية السيئة المتصلة بظاهرة النينيو. وأدت الإسقاطات المتعلقة بحدوث زيادة قياسية في إنتاج فول الصويا في الموسم ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى انخفاض أسعار البذور الزيتية والزيوت النباتية في الربع الأول من عام ٢٠١٧. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، بلغ متوسط المؤشر ٢١٩ نقطة، أي بارتفاع قدره ١٧,٥ في المائة عن أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتشير التوقعات لموسم ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى تزايد الطلب، ولكن أيضاً إلى ارتفاع الإنتاج الكلي للبذور الزيتية، ويُتوقع، بالتالي، أن تبقى الأسعار مستقرة إلى حد ما.

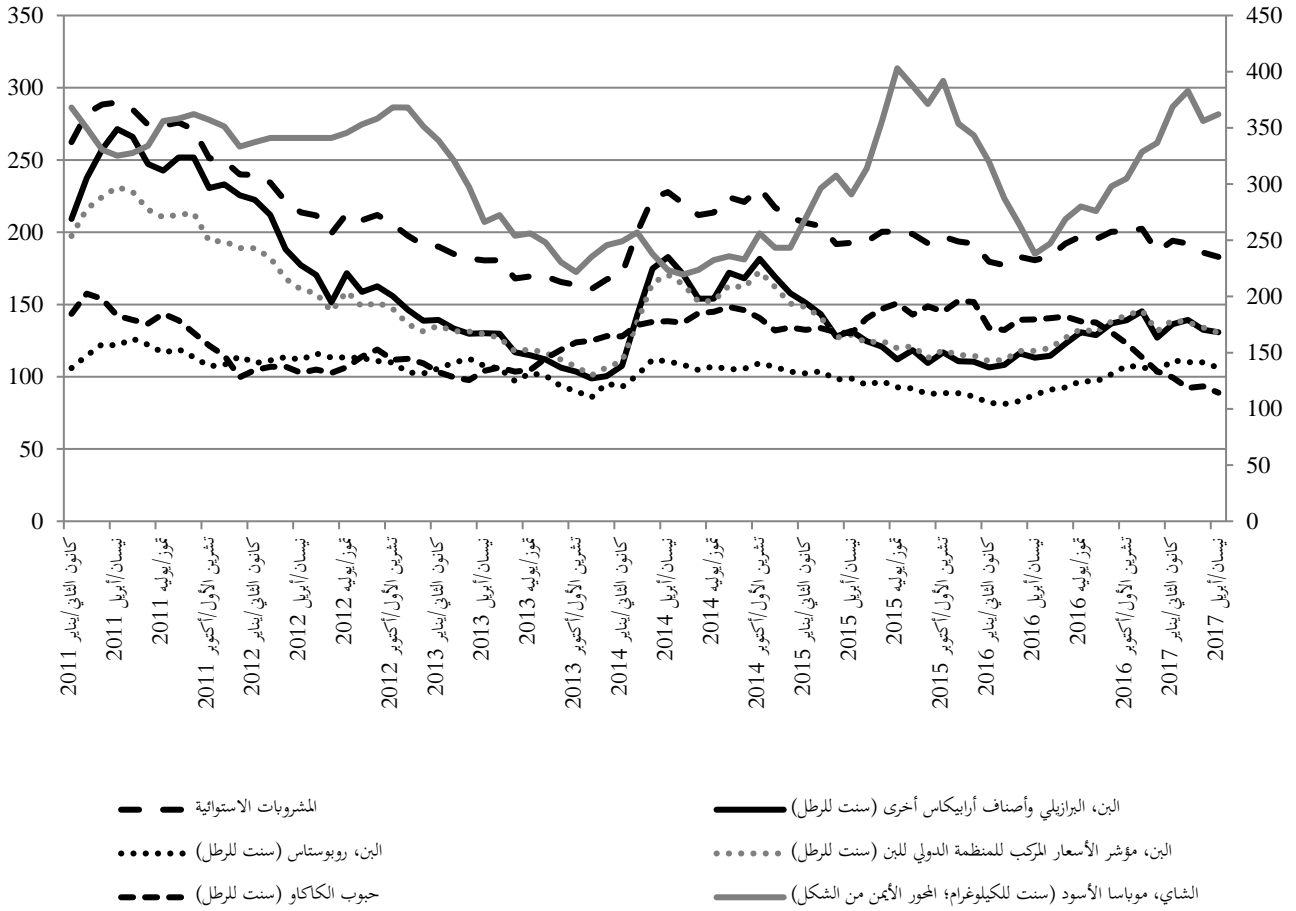
الشكل ٥
أسعار سلع أساسية مختارة من البذور الزيتية والزيوت النباتية، كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - نيسان/أبريل ٢٠١٧



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

١٢- وكان مؤشر أسعار المشروبات الاستوائية مستقراً إلى حد ما منذ أوائل عام ٢٠١٥، إذ بلغ متوسطه ١٨٣ نقطة في نيسان/أبريل ٢٠١٧، أي بارتفاع قدره ١,٣ في المائة من سنة إلى أخرى (انظر الشكل ٦). إلا أن استقرار المؤشر المركب يحجب تقلبات جوهرية في أسواق فرادى المشروبات الاستوائية. وسجل مؤشر الأسعار المركب للمنظمة الدولية للبن زيادة كبيرة بنسبة ٣١,٤ في المائة، من ١١١ سنتاً للرطل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ١٤٥ سنتاً للرطل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وازدادت حدة هذه الزيادة بسبب الجفاف في البرازيل وقوة الريال البرازيلي. وبعد ذلك، انعكست زيادة السعر، بصورة موازية لانعكاس القوى المحركة الأساسية، إذ تحسنت الاحتمالات المتعلقة بالمناخ والتوقعات المتعلقة بالعرض في البلدان المنتجة الرئيسية وارتفعت قيمة الريال البرازيلي. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، بلغ متوسط السعر ١٣٠ سنتاً للرطل، أي بارتفاع قدره ١٠,٦ في المائة من سنة إلى أخرى، ولكن بانخفاض قدره ١٠,٦ في المائة عن تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وتشير توقعات الإنتاج الصحي للموسم الزراعي ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى أن من غير المحتمل حدوث زيادات في الأسعار في الأجل المتوسط، ما لم تؤثر الأحوال المناخية غير المواتية على المحاصيل.

الشكل ٦
أسعار سلع أساسية مختارة من المشروبات الاستوائية، كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - نيسان/أبريل ٢٠١٧



١٣- وبدأت أسعار الكاكاو تتجه إلى الانخفاض في تموز/يوليه ٢٠١٦ وسط تنبؤات بتزايد الإنتاج في غرب أفريقيا وتوقع حدوث فائض في العرض في الموسم ٢٠١٦/٢٠١٧. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، بلغ متوسط سعر حبوب الكاكاو ٨٩ سنتاً للرطل، وهذا أدنى مستوى له خلال عقد تقريباً، ويقل بنسبة ٤١,٦ في المائة عن المستوى الذي بلغه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وهو ١٥٢ سنتاً للرطل. وقوي هذا الاتجاه السلي للأسعار من جراء التوقعات بحدوث زيادات كبيرة في الإنتاج في كوت ديفوار وغانا وفائض قياسي في العرض. وفي المستقبل القريب، من غير المحتمل أن يفوق تنامي الطلب كبر كمية الإنتاج، ويُتوقع، بالتالي، أن تبقى أسعار حبوب الكاكاو متدنية.

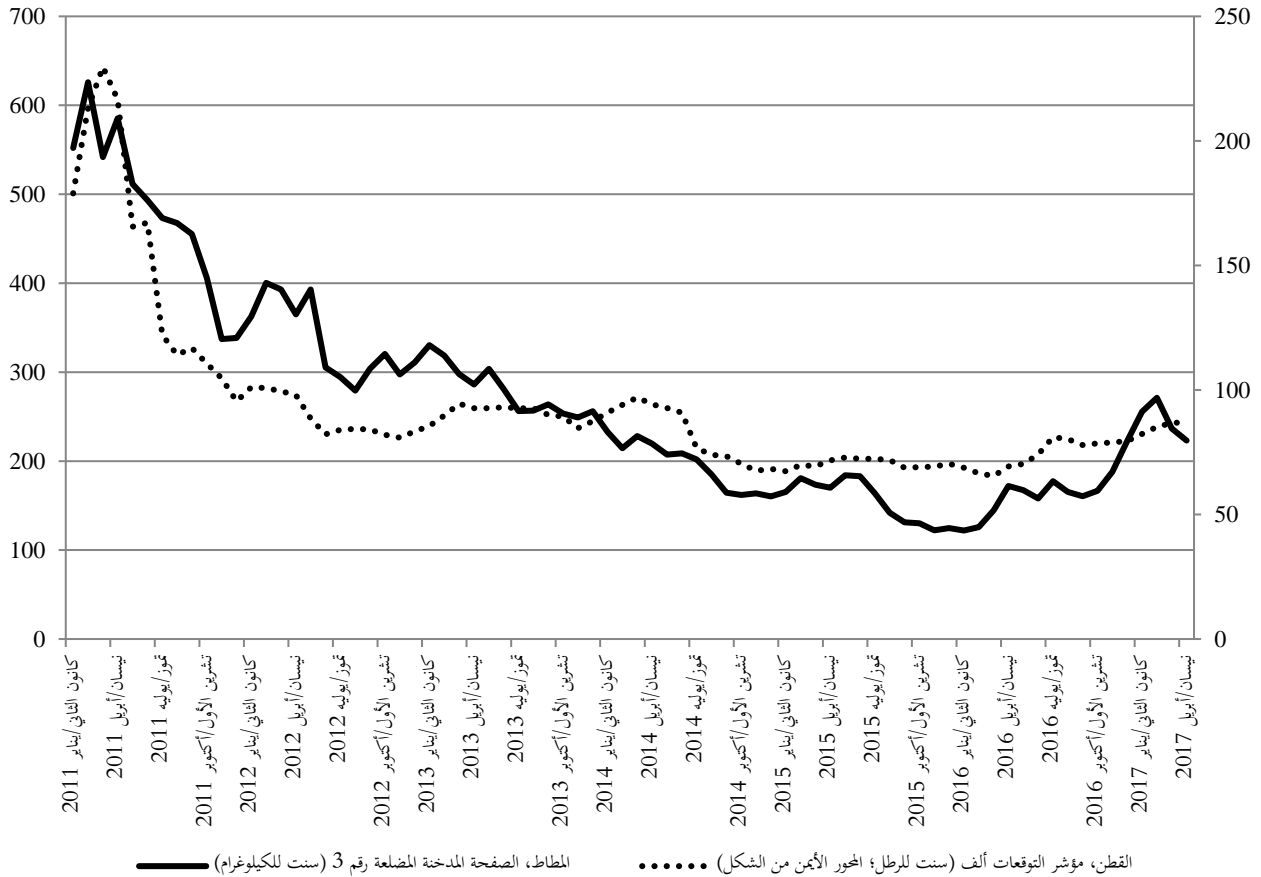
١٤- واتسمت أسواق الشاي بدرجة عالية من التقلب في العامين الماضيين. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، بلغ متوسط سعر شاي مومباسا الأسود مستوىً عالياً لم يبلغه قط في الماضي، إذ وصل إلى ٤٠٣ سنتات للكيلو غرام. وبعد ذلك، هبط السعر إلى ٢٣٨ سنتاً للكيلو غرام في نيسان/أبريل ٢٠١٦، أي بانخفاض قدره ٤١ في المائة خلال تسعة أشهر. ويعزى هذا الانخفاض، بصورة رئيسية، إلى فائض العرض. وبعد حدوث انعكاس آخر للاتجاه في أواسط

عام ٢٠١٦، بلغ متوسط سعر شاي مومباسا الأسود ٣٦٢ سنتاً للكيلو غرام في نيسان/ أبريل ٢٠١٧، أي بارتفاع قدره ٥٢,١ في المائة عن نيسان/أبريل ٢٠١٦. ويتوقع أن يظل سعر الشاي متقلباً، إذ إن المخاطر المتعلقة بالمناخ في المناطق المنتجة الرئيسية تجعل التوقعات المتعلقة بمقدار العرض صعبة.

١٥- واتجهت أسعار المواد الخام الزراعية إلى الانحدار بين ذروة طفرة السلع الأساسية في عام ٢٠١١ و عام ٢٠١٥ (انظر الشكل ٧). فعلى سبيل المثال، هبط سعر المطاط (الصفحة المدخنة المضلعة رقم ٣) من ٦٢٦ سنتاً للكيلو غرام في شباط/فبراير ٢٠١١ إلى ١٦٥ سنتاً للكيلو غرام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أي بنقص قدره ٧٣,٦ في المائة. وبعد أن هبطت أسعار المطاط بشكل أكبر في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، قامت البلدان المنتجة الرئيسية، ومنها إندونيسيا وماليزيا وتايلند، بتطبيق مخطط حصص تصدير في آذار/مارس ٢٠١٦. وأدى ذلك إلى انعكاس الاتجاه وزيادة في السعر قدرها ٥٤,٢ في المائة، من ١٤٥ سنتاً للكيلو غرام في آذار/مارس ٢٠١٦ إلى ٢٢٣ سنتاً للكيلو غرام في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويتوقع أن يكون نمو الطلب العالمي على المطاط أكبر من الزيادات في الإنتاج، ويحتمل، بالتالي، أن يستمر اتجاه ارتفاع الأسعار.

الشكل ٧

أسعار سلع أساسية مختارة من المواد الخام الزراعية، كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - نيسان/أبريل ٢٠١٧



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

١٦- وانخفض سعر القطن (مؤشر توقعات القطن - ألف) بنسبة ٧٠,٧ في المائة، من ٢٣٠ سنتاً للرطل في آذار/مارس ٢٠١١ إلى ٦٧ سنتاً للرطل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وبعد ذلك، بقيت الأسعار أساساً بنفس المستوى لغاية آذار/مارس ٢٠١٦، حيث اتجهت إلى الارتفاع. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، بلغ المؤشر ٨٧ سنتاً للرطل، أي بزيادة ٢٥,٦ في المائة من سنة إلى أخرى. وتشير الاحتمالات المرتقبة مؤقتاً لسوق القطن إلى زيادة في الإنتاج وإلى استمرار بيع حكومة الصين لمخزوناتهما، الأمر الذي يحتمل أن يخفف إلى حد ما من ارتفاع الأسعار في عام ٢٠١٧.

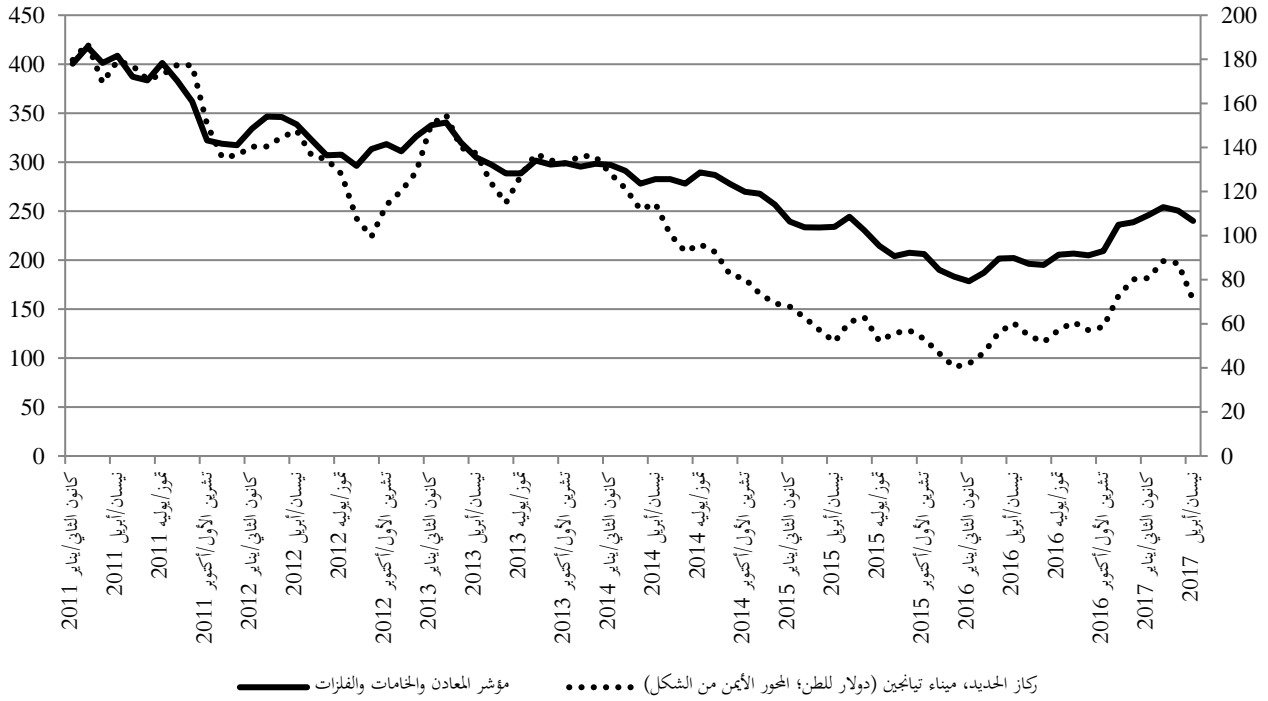
٢- المعادن والخامات والفلزات

١٧- اتجهت أسعار المعادن والخامات والفلزات إلى الانخفاض فترة خمسة أعوام تقريباً، عقب الذروة التي بلغت في بداية عام ٢٠١١. ففي الفترة الممتدة من شباط/فبراير ٢٠١١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، هبط مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات والفلزات من ٤١٨ نقطة إلى ١٧٨ نقطة، أي بانخفاض قدره ٥٧,٣ في المائة^(٥). وانعكس الاتجاه الانحداري في عام ٢٠١٦، إذ بلغ مؤشر الأسعار ٢٣٩ نقطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويعزى ازدياد السعر هذا، أساساً، إلى تخفيض الإمدادات وإلى أوجه عدم اليقين، وخاصة في أسواق النيكل والنحاس والزنك. وارتفع المؤشر، على أساس سنوي، بنسبة ٣٧,٨ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وانتهى هذا الاتجاه التصاعدي في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٧، فهبط المؤشر بنسبة ٥,٥ في المائة، من ٢٥٤ نقطة في شباط/فبراير ٢٠١٧ إلى ٢٤٠ نقطة في نيسان/أبريل ٢٠١٧ (انظر الشكل ٨). ويعزى السبب الرئيسي لهذا الهبوط إلى انخفاض حاد في أسعار ركاز الحديد بسبب التوقعات المتعلقة بانخفاض الطلب على ركاز الحديد من قبل الصين.

١٨- ويعتمد سعر ركاز الحديد اعتماداً قوياً على الاستهلاك في الصين، نظراً إلى أن هذا البلد يستورد أكثر من ثلثي المقدار الإجمالي لركاز الحديد المنقول بجرأ. وبوجه خاص، يعد إنتاج الصلب في الصين مؤشراً هاماً للطلب على ركاز الحديد. وبما أن نمو إنتاج الصلب في الصين تباطأ في عام ٢٠١٤ وأصبح سلبياً في عام ٢٠١٥، فإن سعر ركاز الحديد المستورد في ميناء تيانجين فقد ٧٠,٣ في المائة من قيمته، إذ هبط من ١٣٦ دولاراً للطن الجاف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٤٠ دولاراً للطن الجاف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبعد ذلك، ارتفعت أسعار ركاز الحديد ارتفاعاً كبيراً وتضاعفت تقريباً في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بسبب معاودة الطلب عليه من الصين وانخفاض الإنتاج في المناجم المرتفعة الكلفة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، أدى ضعف الطلب على الصلب في الصين، إلى جانب الشواغل المتعلقة بفائض العرض، إلى انخفاض أسعار ركاز الحديد إلى ٧١ دولاراً للطن الجاف. وإن أحوال العرض الموازية تجعل من غير المرجح حدوث زيادات كبيرة في الأسعار في المستقبل القريب.

(٥) يشمل هذا المؤشر النحاس، والألومنيوم، وركاز الحديد، والنيكل، والرصاص، والزنك، والقصدير، وصخر الفوسفات، وركاز المنغنيز، وركاز التنغستين. ولا يشمل الذهب.

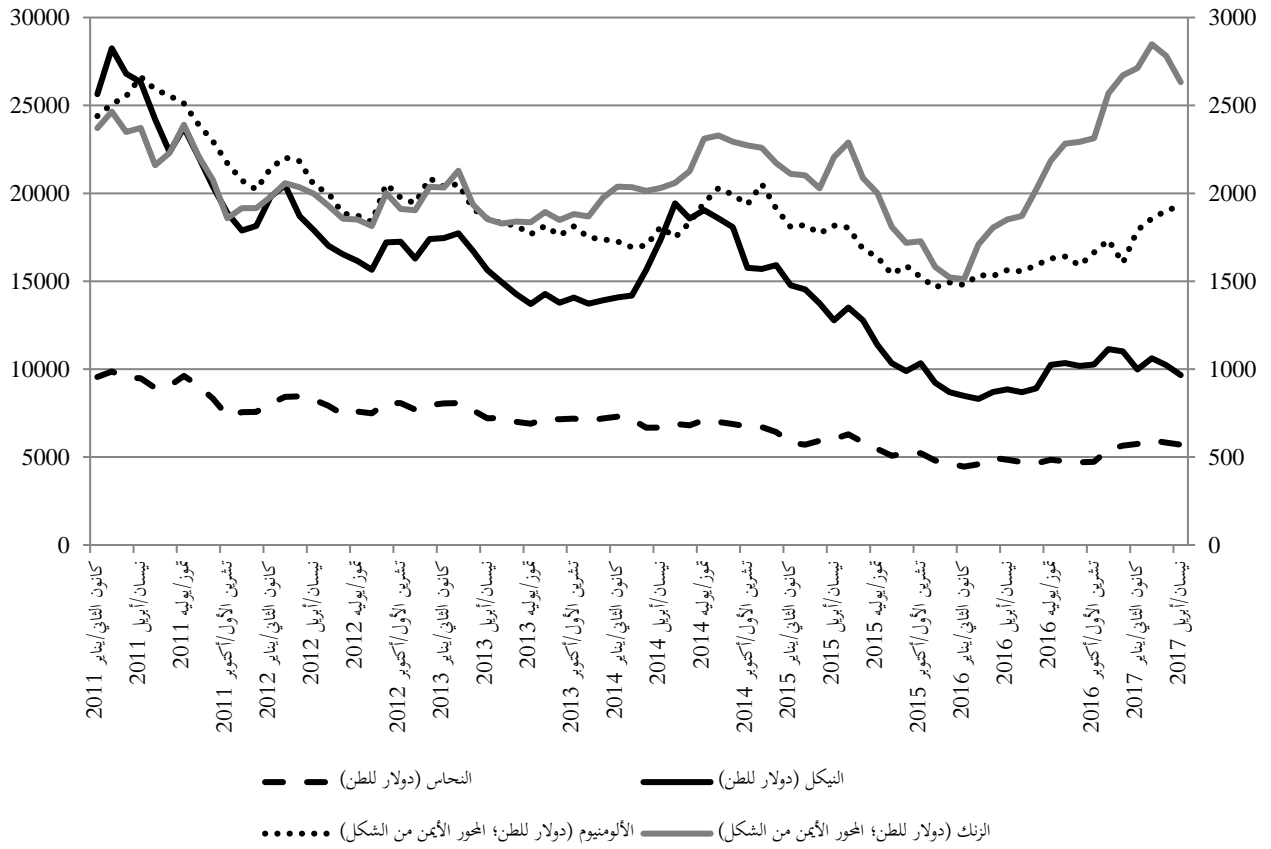
الشكل ٨
مؤشرات أسعار المعادن والحامات والفلزات؛ والأسعار الاسمية لركاز الحديد، كانون
الثاني/يناير ٢٠١١ - نيسان/أبريل ٢٠١٧
(١٠٠ = ٢٠٠٠)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

١٩- وفي شباط/فبراير ٢٠١١، بلغ سعر النحاس في بورصة لندن للمعادن ٩ ٨٦٧ دولاراً للطن، وهو أعلى مستوى سجله على الإطلاق. وبعد ذلك، اتجهت الأسعار فترة طويلة إلى الانخفاض ووصلت إلى مستوى أعلى بقليل من نصف مستوى الذروة الذي بلغته في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وهو ٤ ٤٥٨ دولاراً للطن (انظر الشكل ٩). وفي الفترة بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ارتفعت أسعار النحاس بنسبة ٢١,٩ في المائة على الرغم من النمو القوي للعرض الناجم عن توسيع العمليات في المناجم القائمة وإنتاج المناجم الجديدة في المكسيك وبيرو. ويعزى ازدياد الأسعار إلى عدة عوامل، منها ارتفاع الطلب في الصين وازدياد المضاربة عقب الانتخاب الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ضوء التوقع الذي أجراه الفريق الدراسي الدولي المعني بالنحاس والذي يشير إلى انخفاض العرض بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠١٧، يبدو من المحتمل حدوث زيادة أخرى في أسعار النحاس.

الشكل ٩
أسعار سلع أساسية مختارة من المعادن والحامات والفلزات، كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - نيسان/أبريل ٢٠١٧



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٢٠- وتقلب سعر الألمنيوم في اتجاه انحداري في عام ٢٠١٥، بسبب الازدياد الكبير في العرض وتباطؤ نمو الطلب. ففي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، هبط سعر الألمنيوم في بورصة لندن للمعادن بنسبة ١٧,٤ في المائة، من ١٨٠٨ دولارات للطن إلى ١٤٩٤ دولاراً للطن. وبعد ذلك، ازداد السعر نظراً إلى نمو الطلب بشكل أكبر من المتوقع وإلى خفض المقدار المعروض في أواخر عام ٢٠١٥. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، بلغ متوسط السعر ١٩٣١ دولاراً للطن. وفي المستقبل القريب، يمكن توقع أن تؤدي الزيادة الأخيرة في الأسعار إلى حفز العرض، ومن غير المحتمل حدوث زيادة قوية أخرى في الأسعار.

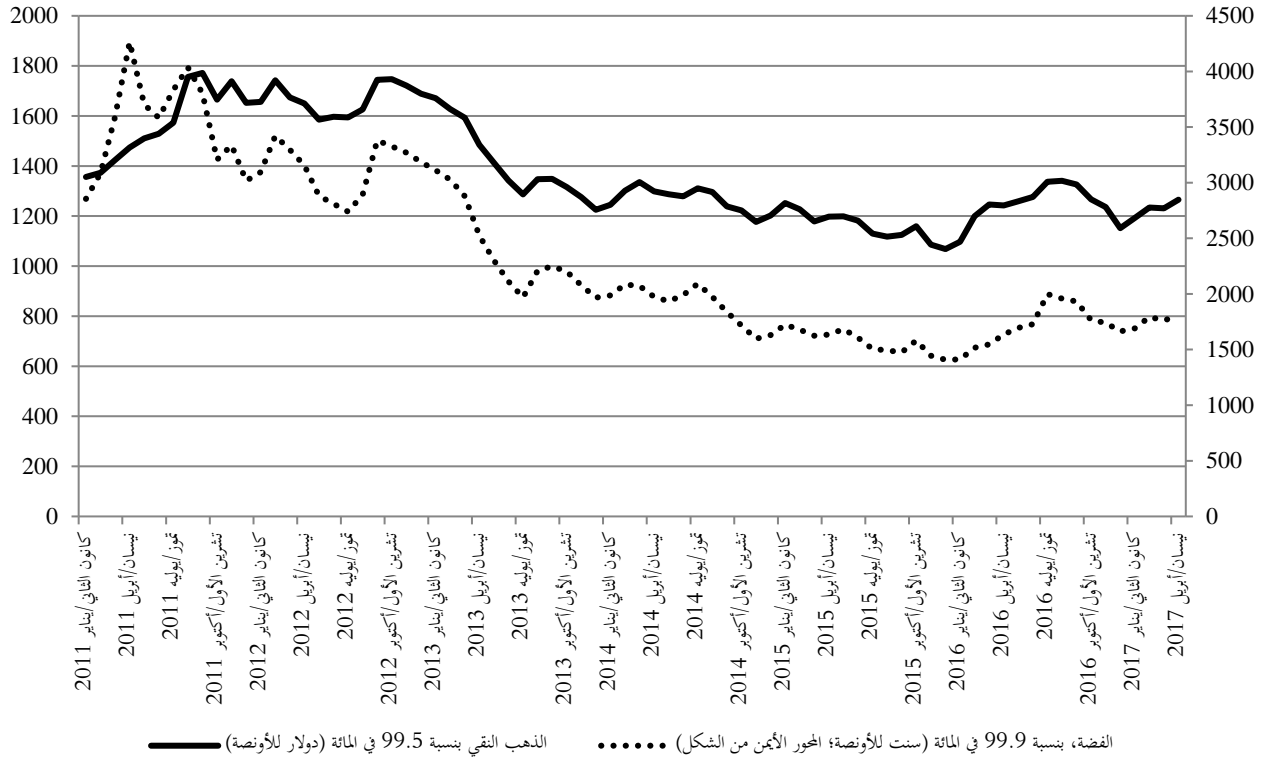
٢١- وسجل سعر النيكل انحرافاً وجيئاً عن اتجاهه الانحداري في بداية عام ٢٠١٤، عندما طبقت إندونيسيا حظراً على صادرات الرصاص غير المعالج. وبعد أن زادت الفلبين صادراتها من النيكل، وخاصة إلى الصين، عادت أسعار النيكل إلى الانخفاض، واستمر ذلك الانخفاض حتى أوائل عام ٢٠١٦. ونتيجة لذلك، انخفض سعر النيكل في بورصة لندن للمعادن بنسبة ٥٦,٤ في المائة، من ١٩٠٤٧ دولاراً للطن في تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٨٣٠٦ دولارات في شباط/فبراير ٢٠١٦. وبعد ذلك، أدى إغلاق مناجم في الفلبين بسبب الشواغل البيئية إلى

ارتفاع أسعار النيكل إلى ١١ ٠١٠ دولارات للطن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قبل أن تهبط إلى ٩ ٦٦٥ دولاراً للطن في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ومع تخفيف حظر تصدير النيكل غير المعالج من إندونيسيا، تحسنت أحوال العرض ويبدو من المحتمل حدوث انخفاض معقول للأسعار في المستقبل القريب.

٢٢- وتميزت أسواق الزنك بدرجة عالية من التقلب في العامين الماضيين. ففي الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١٥ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، انخفض سعر الزنك في بورصة لندن للمعادن بنسبة ٣٤,٠ في المائة، من ٢ ٢٨٩ دولاراً للطن إلى ١ ٥١٢ دولاراً للطن. وتعود الأسباب الرئيسية لانخفاض الأسعار في عام ٢٠١٥ إلى ضعف الطلب وفائض العرض. وبعد ذلك، أدى إغلاق بعض المناجم وإجراء تخفيضات في الإنتاج إلى نقص في العرض، أدى هو الآخر إلى عكس الاتجاه، فازداد سعر الزنك بنسبة ٨٨,٤ في المائة في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وشباط/فبراير ٢٠١٧ عندما وصل إلى أعلى مستوى له منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ حيث بلغ ٢ ٨٤٨ دولاراً للطن. إلا أن سعر الزنك انخفض في الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧ بنسبة ٧,٦ في المائة. ولما كان نقص عرض الزنك في عام ٢٠١٦ يعود أساساً إلى تقييد الإنتاج من قبل البلدان المنتجة الرئيسية، فإنه يبدو من المحتمل أن تحفز الأسعار المرتفعة، في مرحلة ما، على زيادة العرض؛ ومن غير المرجح، فيما يبدو، أن تحدث زيادات إضافية كبيرة في الأسعار في المستقبل القريب.

٢٣- وازدادت أسعار المعادن الثمينة زيادة كبيرة في النصف الأول من عام ٢٠١٦ (انظر الشكل ١٠). ففي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٦، ازدادت أسعار الذهب بنسبة ٢١,٩ في المائة، من ١ ٠٩٧ دولاراً للأونصة إلى ١ ٣٣٧ دولاراً للأونصة. وفي الفترة نفسها، ازداد سعر الفضة بنسبة ٤١,٧ في المائة، من ١ ٤١١ سنتاً للأونصة إلى ١ ٩٩٩ سنتاً للأونصة. ويبدو أن عدم اليقين على الصعيد الجيوسياسي وصعيد الاقتصاد الكلي، الناجم عن عدة عوامل منها التصويت على انسحاب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية من الاتحاد الأوروبي، وانخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات الرئيسية، قد حفزا الاستثمارات في الذهب والفضة، وبذلك عززا سعر المعادن الثمينة في تلك الفترة. وانخفضت أسعار الذهب والفضة في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ مع قيام مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة برفع سعر الفائدة وتعزيز دولار الولايات المتحدة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، بلغ متوسط أسعار الذهب والفضة ١ ٢٦٦ دولاراً للأونصة و١ ٨٠٣ سنتات للأونصة، على التوالي. وفي المستقبل القريب، سيظل إجراء المزيد من الزيادات في سعر الفائدة في الولايات المتحدة يشكل احتمالاً رئيسياً لانخفاض أسعار المعادن الثمينة، في حين أن احتمالات ارتفاع هذه الأسعار تتوقف على الأوضاع الجيوسياسية وعلى احتمال ضعف دولار الولايات المتحدة.

الشكل ١٠
أسعار الذهب والفضة، كانون الثاني/يناير ٢٠١١ - نيسان/أبريل ٢٠١٧



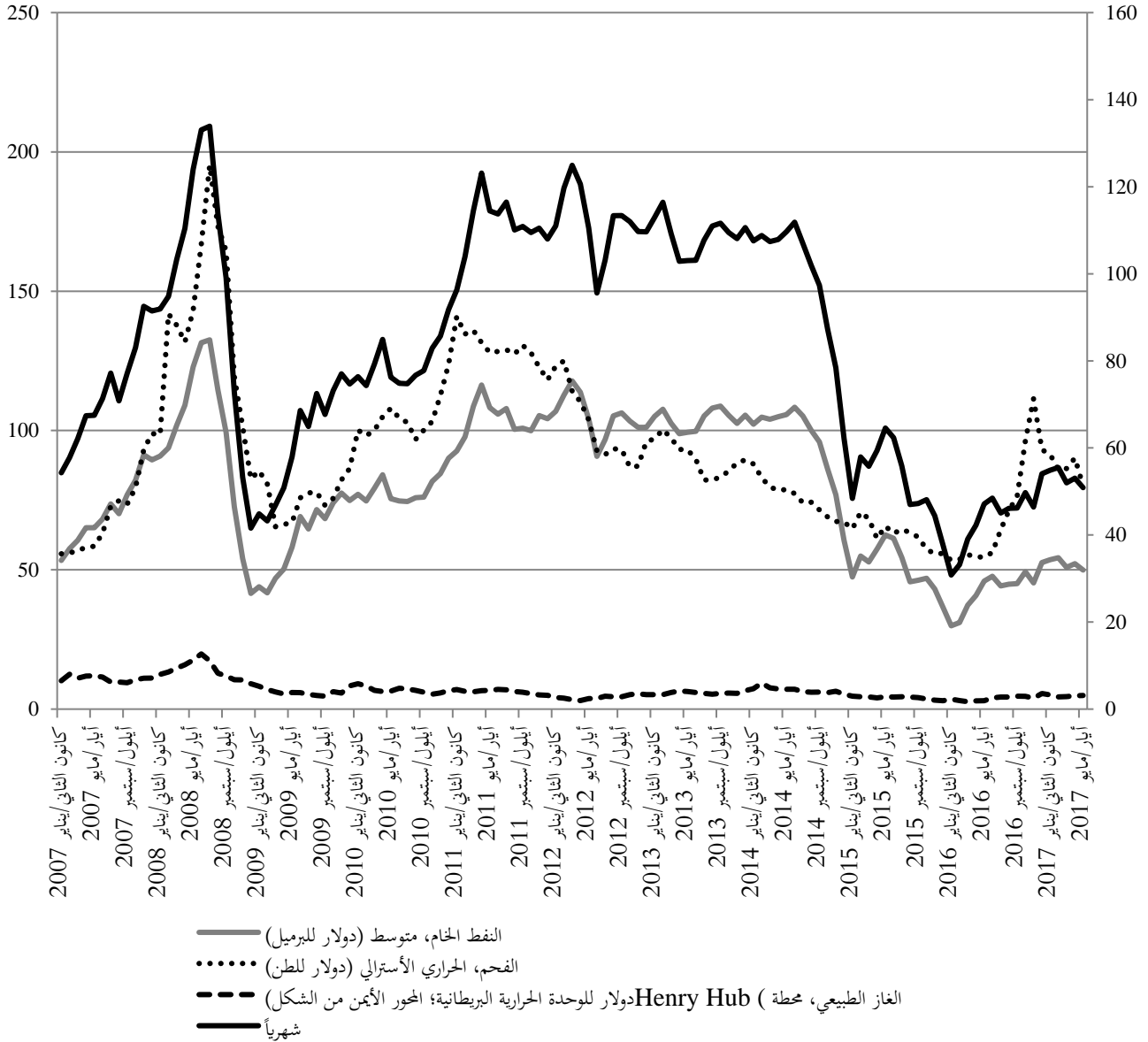
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٣- الطاقة

النفط الخام

٢٤- تميزت أسعار النفط الخام بدرجة عالية من التقلب في العقد الأخير. ففي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى أيار/مايو ٢٠١٧، تقلب متوسط سعر برميل خام برنت (المشار إليه فيما يلي بسعر برميل النفط) في سوق البيع الفوري بين ١٣٣,٩ دولاراً للبرميل و٣٠,٨ دولاراً للبرميل (انظر الشكل ١١). وسُجل أدنى سعر خلال هذه الفترة، وهو ٣٠,٨ دولاراً للبرميل، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وشكل هذا السعر أدنى رقم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفي الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥، هبط السعر بنسبة ٥٦,٧ في المائة، من ١٠٧,٠ دولارات للبرميل إلى ٤٨,٤ دولاراً للبرميل. وبقي سعر برميل النفط، إجمالاً، في مستويات منخفضة منذ ذلك الوقت.

الشكل ١١
أسعار النفط الخام (البترو) والفحم والغاز الطبيعي، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ -
أيار/مايو ٢٠١٧



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد.

٢٥- والقوى المحركة الرئيسية التي كانت وراء انهيار الأسعار في أواخر عام ٢٠١٤ هي العرض المفرط في السوق، الذي تعود جذوره إلى الزيادة الكثيفة في إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية، وتزايد الإنتاج لدى بلدان أخرى غير أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط، وتباطؤ نمو الطلب على النفط الخام. وضاعف بناء مخزونات كبيرة من النفط الخام الاختلال بين العرض والطلب. ووفقاً للبيانات الواردة من إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، ازداد إنتاج النفط الخام من ٩٣,٧ مليون برميل في اليوم في تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٩٧,٥ مليون برميل في تموز/يوليه ٢٠١٥، ومثل إنتاج البلدان غير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط ٤٦ في المائة من الزيادة في الإنتاج العالمي البالغة ٣,٨ ملايين برميل في اليوم. ولم يزد الاستهلاك

العالمي إلا بمقدار مليونين وستمئة ألف برميل في اليوم في الفترة نفسها، ما أدى إلى زيادة كبيرة جداً في المخزونات.

٢٦- ولمعالجة مسألة هبوط الأسعار، قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط، في اجتماعها الوزاري المعقود في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تخفيض الإنتاج بمقدار مليون ومئتي ألف برميل في اليوم ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، على أن تجري المملكة العربية السعودية أكبر تخفيض، بمقدار ٤٨٦ ٠٠٠ برميل في اليوم. وشكل تخفيض الإنتاج أساساً لاتفاق وقع في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مع بلدان رئيسية غير أعضاء في المنظمة، ومنها الاتحاد الروسي، وافقت بموجبه البلدان المنتجة غير الأعضاء على تخفيض الإنتاج بمقدار ٥٥٨ ٠٠٠ برميل في اليوم. وقد كان لاتفاق تقليص الإنتاج أثر قصير الأجل، إذ ارتفعت أسعار برميل النفط بنسبة ٢٠,٠ في المائة، من ٤٥,٣ دولاراً للبرميل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٥٤,٤ دولاراً للبرميل في شباط/فبراير ٢٠١٧، قبل أن تستقر عند مستوى ٤٩,٩ دولاراً للبرميل في أيار/مايو ٢٠١٧.

٢٧- وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧، قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط والبلدان المنتجة غير الأعضاء تمديد فترة تخفيض الإنتاج حتى آذار/مارس ٢٠١٨، بعد أن كانت هذه الفترة محددة حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧ في الاتفاق الأصلي. ويتوقف أثر هذا القرار، من ناحية، على درجة التقييد بتخفيضات الإنتاج المتفق عليها، ومن ناحية ثانية، على مدى قيام البلدان المنتجة غير الأعضاء في الاتفاق بزيادة الإنتاج. وعلى سبيل المثال، زادت الولايات المتحدة الإنتاج بنسبة ٤,٧ في المائة من ١٤,٧١ مليون برميل في اليوم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ١٥,٤ مليون برميل في اليوم في أيار/مايو ٢٠١٧، وهذه الزيادة تعوض عن قرابة ٤٠ في المائة من تخفيضات الإنتاج. وعلى الرغم من احتمال وجود قيود تقنية وغيرها من القيود أمام إجراء مزيد من زيادات الإنتاج القصيرة الأجل في الولايات المتحدة، فإنه يبدو من غير المرجح أن يكون تخفيض الإنتاج المتفق عليه في أيار/مايو ٢٠١٧ كافياً في حد ذاته لرفع سعر برميل النفط إلى المستويات التي كان عليها في بداية عام ٢٠١٤. ويضاف إلى ذلك أن المخزونات لا تزال في مستويات عالية، الأمر الذي يبدو معه من غير المحتمل أن تحدث زيادات حادة في سعر برميل النفط. وفيما يتعلق باحتمالات ارتفاع الأسعار، يمكن لتوقع حدوث نمو أقوى للطلب أن يدعم ارتفاع الأسعار في المستقبل القريب.

الغاز الطبيعي

٢٨- أضفي على أسواق الغاز الطبيعي، تقليدياً، الطابع الإقليمي بسبب القيود المادية المفروضة على النقل والترتيبات التعاقدية المختلفة القائمة في مناطق مختلفة. وأدى ذلك إلى وجود أسعار مرجعية مختلفة في آن واحد، وهذا الاختلاف يكون كبيراً في بعض الأحيان ويفضي في أحيان أخرى إلى أسعار متناقضة كلياً. فعلى سبيل المثال، كان السعر الحدودي لمليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز الطبيعي المستورد من الاتحاد الروسي إلى ألمانيا يبلغ ١٢,٢٢ دولاراً في شباط/فبراير ٢٠١٢، بينما كان يبلغ في محطة Henry Hub في لويزيانا بالولايات المتحدة دولارين و٥٣ سنتاً فقط.

٢٩- وقد وصل سعر الغاز الطبيعي في محطة Henry Hub الذي يذكر غالباً بوصفه سعراً مرجعياً عالمياً، إلى دولار و٧٠ سنتاً مليون وحدة حرارية بريطانية في آذار/مارس ٢٠١٦، وهو أدنى مستوى وصل إليه في أكثر من ٢٠ سنة، وذلك، أساساً، بسبب انخفاض الاستهلاك الناجم عن اعتدال الشتاء. وبعد ذلك، تقلب السعر في اتجاه تصاعدي، وبلغ متوسطه ٣ دولار و١٢ سنتاً مليون وحدة حرارية بريطانية في أيار/مايو ٢٠١٧. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة أن يتجاوز كل من الطلب على الاستهلاك والصادرات مقدار العرض في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، ما سيؤدي إلى خفض مستويات المخزون. ويبدو من المعقول حدوث زيادات إضافية في سعر الغاز الطبيعي في محطة Henry Hub في المستقبل القريب.

٣٠- وفي المستقبل، من المحتمل أن يؤدي التوسع السريع في البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال وفي التكنولوجيا الجديدة إلى زيادة درجة تكامل السوق العالمية. وبلغت طاقة التسييل العالمية ٣٤٠ مليون طن سنوياً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وهو رقم يعادل تقريباً ضعف الرقم الذي بلغته في عام ٢٠٠٥، وهو ١٧١ مليون طن سنوياً^(٦). ومع توقع بناء طاقة تسييل تزيد على ١٠٠ مليون طن سنوياً في عام ٢٠١٧، ولا سيما في أستراليا والولايات المتحدة، يتوقع أن تستمر طاقة التسييل في النمو بوتيرة سريعة. وفي عام ٢٠١٥، مثل الغاز الطبيعي المسال نسبة ٣٢,٥ في المائة من التجارة العالمية في الغاز الطبيعي^(٧). وفي الأجل المتوسط، يمكن أن يساهم ازدياد طاقات الغاز الطبيعي المسال في تقارب أسعار الغاز الطبيعي.

الفحم

٣١- لا يزال الفحم يشكل الوقود الرئيسي لتوليد الكهرباء على المستوى العالمي. وإضافة إلى ذلك، يعد الفحم مصدراً رئيسياً للطاقة الحرارية اللازمة لصناعات الصلب والإسمنت. ولما كان الفحم مسؤولاً أيضاً عن ٤٥ في المائة من انبعاثات الكربون المتصلة بالطاقة، فإن تقليص حصته في مزيج الطاقة العالمي يظل يشكل تحدياً رئيسياً في سياق التخفيف من تغير المناخ. واستناداً إلى توقعات الوكالة الدولية للطاقة، فإن حصة الفحم في توليد القدرة تتبع مساراً انحدارياً، ومن المتوقع أن تقلص من ٤١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣٦ في المائة لعام ٢٠٢١.

٣٢- وقد تقلبت أسعار الفحم في اتجاه تنازلي بين أوائل عام ٢٠١٤ وأواسط عام ٢٠١٦، ويعود ذلك أساساً إلى استمرار فائض العرض وركود الطلب على الواردات من الصين. وانخفض السعر المرجعي، وهو سعر الفحم الحراري الأسترالي، بنسبة ٣٦,١ في المائة، من ٨٨ دولاراً للطن المتري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٥٦ دولاراً للطن المتري في حزيران/يونيه ٢٠١٦. ثم شهد السعر زيادة حادة وصلت إلى ١١١ دولاراً للطن المتري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، من جراء انخفاض المقدار المعروض من أستراليا وازدياد الطلب على الواردات من الصين حيث تم تخفيض الإنتاج المحلي للحد من فائض العرض وزيادة الربحية لقطاع الفحم. وبعد تحسن أوضاع العرض، وهو تحسن ناجم بصورة رئيسية عن التخفيض الجزئي لقيود الإنتاج في الصين، تراجع

(٦) International Gas Union, 2010, *World Liquefied Natural Gas Report* (Barcelona, Spain);
International Gas Union, 2017, *World Liquefied Natural Gas Report* (Barcelona, Spain)

(٧) استناداً إلى بيانات من BP, 2016, *Statistical Review of World Energy* (London)

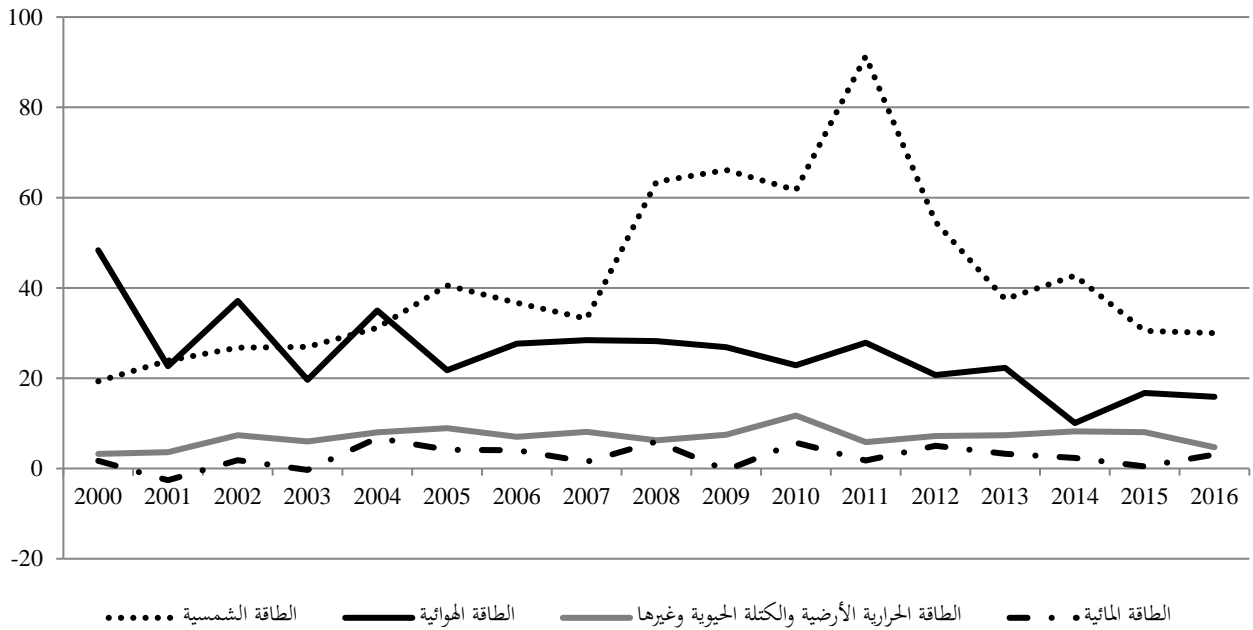
سعر الفحم إلى ٨٠ دولاراً للطن المتري في أيار/مايو ٢٠١٧. وفي المستقبل القريب، يبدو من المحتمل، في ضوء توسع القدرة على الإمداد، أن يشهد سعر الفحم حركة هبوط أخرى.

الطاقة المتجددة

٣٣- تعد مصادر الطاقة المتجددة الآن أكبر مصدر للطاقة الكهربائية العالمية ويتوقع أن تمثل ٦٠ في المائة من نمو الطاقة العالمية حتى عام ٢٠٢١^(٨). وساهم النمو الكبير في قدرة المحطات الريحية البرية والطاقة الفولطاضوئية الشمسية في تحقيق نمو قياسي في الطاقة الكهربائية المتجددة في عام ٢٠١٥، بلغ ١٥٣ جيغاواط^(٩). وشهدت الطاقة الفولطاضوئية الشمسية، لأكثر من عقد، أعلى معدل نمو من حيث استهلاك الطاقة المتجددة، تليها الرياح (انظر الشكل ١٢). ولا تزال الصين تمثل أكبر حصة في التوسع العالمي لمصادر الطاقة المتجددة، وقد أدخلت إضافات واسعة على منشآت توليد الطاقة الريحية الأرضية والطاقة الفولطاضوئية. وقدرة أنواع الطاقة المتجددة آخذة في التنامي في الكثير من البلدان والمناطق، بما فيها الهند والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الشكل ١٢

معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة المتجددة، حسب نوع الطاقة، ٢٠١٦-٢٠٠٠



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من شركة BP، ٢٠١٦.

٣٤- وأدى تزايد نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة إلى تخفيضات كبيرة في التكاليف، الأمر الذي عزز القدرة التنافسية لمصادر الطاقة المتجددة، بالمقارنة بأنواع الوقود الأحفوري. وعلى سبيل المثال، أصبح توليد الطاقة الهوائية البرية أحد أرخص مصادر الكهرباء، إذ تراوحت

(٨) International Energy Agency, 2016, Renewable energy medium-term market report وثيقة متاحة

على الموقع (<https://www.iea.org/Textbase/npsun/MTrenew2016sum.pdf>) (accessed 3 July 2017).

(٩) المرجع نفسه.

التكلفة المتوسطة للكهرباء^(١٠) ما بين ٠,٠٦ دولار و ٠,٠٩ دولار للكيلوواط في الساعة عام ٢٠١٤^(١١) أي أنها أدنى من مثيلتها في منشآت توليد القدرة بواسطة الفحم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(١٢). ويُحتمل تحقيق تخفيضات كبيرة أخرى في أنواع الطاقة المتجددة في الأجل المتوسط مع احتمال انخفاض التكلفة المتوسطة للكهرباء في الطاقة الفولطكهربائية الشمسية والطاقة الشمسية المركزة والطاقة الهوائية البحرية بنسبة ٥٩ في المائة و ٤٣ في المائة و ٣٥ في المائة، على التوالي، بحلول عام ٢٠٢٥^(١٣).

٣٥- ويشكل استمرار توسع أنواع الطاقة المتجددة لبنة أساسية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والهدف المتمثل في إبقاء الزيادة في متوسط درجة حرارة الكرة الأرضية أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق المستويات ما قبل الصناعية، وبذل الجهود لتكون الزيادة في درجة الحرارة درجة ونصف الدرجة فوق المستويات ما قبل الصناعية (المادة ٢ من اتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ). وإضافة إلى ذلك، من شأن توسيع توليد الطاقة المتجددة أن يزيد إلى حد كبير من إمكانية الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية في البلدان النامية، وأن يساعد هذه البلدان على تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة القاضي بضمان فرصة الحصول على طاقة ميسورة وموثوقة ومستدامة وعصرية للجميع. وفي هذا السياق، يظل توفير بيئة سياسات داعمة أمراً حاسماً لأنواع الطاقة المتجددة لا سيما في ضوء تدني أسعار الوقود الأحفوري.

ثانياً - قضايا السياسة العامة الناشئة عن التطورات الأخيرة في الأسواق

ألف - إدارة التقلبات وتعزيز الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي

٣٦- تؤدي تقلبات أسعار السلع الأساسية إلى تقلبات في تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبالتالي، فإنها ترتبط بميزان المدفوعات. ويضاف إلى ذلك أن الإيرادات العامة في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأسعار السلع الأساسية. وفي هذا الصدد، تواجه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية تحدياً مستمراً يتمثل في إدارة الضغوط والتقلبات الناشئة من الخارج من خلال اتباع سياسة مالية ونقدية.

(١٠) التكلفة المتوسطة للكهرباء هي قياس إجمالي للقدرة التنافسية العامة لمختلف تكنولوجيات توليد الطاقة، وهو يمثل تكلفة الكيلوواط في الساعة لبناء وتشغيل محطة لتوليد الطاقة على مدى حياة مالية ودورة مهام مفترضة (انظر https://www.eia.gov/outlooks/aeo/electricity_generation.php).

(١١) International Renewable Energy Agency, 2015, *Renewable Power Generation Costs in 2014* (Bonn, Germany).

(١٢) International Renewable Energy Agency, 2014, *Renewable power generation costs in Remap [road for a renewable energy future] 2030*, available at <http://www.irena.org/remap/REmap-map-FactSheet-7-Cost%20Competitive.pdf> (accessed 3 July 2017).

(١٣) International Renewable Energy Agency, 2016, *The Power to Change: Solar and Wind Cost Reduction Potential to 2025* (Bonn, Germany).

٣٧- ويمكن أن تكون السياسة المالية الهادفة إلى مواجهة التقلبات الدورية، والادخارات الاحترازية، أدوات لحماية الميزانيات العامة من آثار تقلب أسعار السلع الأساسية، ومن ثم، تعزيز استمرارية البرامج الاجتماعية، وتطوير البنى التحتية وغيرها من المكونات الاجتماعية والاقتصادية للخطط الإنمائية. وفي هذا السياق، يمكن لصناديق تثبيت الإيرادات أن تساعد على تخفيف النفقات الحكومية. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون هذه الصناديق بمثابة وسيلة لتحويل الإيرادات الراهنة إلى الأجيال المقبلة وبالتالي، المساهمة في الإنصاف بين الأجيال، وخاصة إذا كانت إيرادات السلع الأساسية تقوم على موارد قابلة للاستنزاف. على أن صناديق التثبيت لا تكون فعالة إلا إذا أحسنت إدارتها وأحسن تصميم قواعد الإنفاق والادخار والالتزام بها.

٣٨- ويرتبط الاعتماد على السلع الأساسية أيضاً بصعوبات السياسة النقدية. فتقلب أسعار الصرف، والتضخم، والمرض الهولندي هي ظواهر يمكن أن تشكل خطراً على النمو والتنمية العريضي القاعدة في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. والاحتفاظ بإطار سياسة نقدية سليم أمر جوهري لإدارة هذه الأنواع من المخاطر الخاصة بالاقتصاد الكلي. ويشمل ذلك وجود مصرف مركزي مستقل، له ولاية واضحة، ويركز على مسألة الاستقرار، لضمان بيئة أعمال واستثمار جذابة.

باء- تعزيز تحول الطاقة المستدام والاستفادة منه

٣٩- إن انخفاض أسعار الوقود الأحفوري لا يشكل مصدر ضغط اقتصادي للبلدان المصدرة للنفط والغاز فحسب، بل أيضاً عقبة أمام توسع مصادر الطاقة المتجددة. وبوجه خاص، هناك منافسة مباشرة في مجال توليد الكهرباء بين الغاز الطبيعي والفحم من ناحية، ومصادر الطاقة المتجددة، من ناحية أخرى. وفي هذا السياق، من المهم ضمان بيئة سياسات داعمة لأنواع الطاقة المتجددة، بغية المحافظة على زخم الانتقال إلى هيكل طاقة عالمي مستدام. ويشمل ذلك تقليص الإعانات الضارة والمكلفة المقدمة لأنواع الوقود الأحفوري، والمقدرة بـ ٥,٣ تريليونات دولار في عام ٢٠١٥^(١٤). ويضاف إلى ذلك أن السياسات التي تدعم تطوير أنواع الطاقة المتجددة، وذلك، مثلاً، بتحديد أهداف لنصيب أنواع الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني وضمان إمكانية الحصول على التمويل بغرض الاستثمار في أنواع الطاقة المتجددة هي سياسات تظل متممة بالأهمية.

٤٠- وتوسيع الطاقة المتجددة، علاوة على مساهمته في التخفيف من تغير المناخ، يمكن أن يساهم أيضاً في تحقيق الأهداف الإنمائية، ومنها تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهناك أكثر من مليار شخص في العالم لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على الكهرباء. ومن شأن اعتماد حلول الطاقة المتجددة أن يساعد على الحصول على الطاقة النظيفة حيثما لا تكون متوفرة، وذلك مثلاً في المناطق النائية التي لا يوجد فيها ربط بالشبكة. وبوجه أعم، يمكن للانتقال إلى مصادر طاقة متجددة أنظف أن يعود على الناس بعدد من الفوائد، في مجالات منها الصحة، والحد من التلوث البيئي، والتقليل من التبعية لمصدر واحد من مصادر الطاقة.

International Monetary Fund, 2015, How large are global energy subsidies?, Working Paper No. (١٤)

جيم - التقليل من التقلبات والمخاطر من خلال التنويع

٤١ - إن تقلب الأسواق الدولية للسلع الأساسية في العقد الماضي يبرز أهمية التحول الهيكلي للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وتتميز هذه البلدان، بالتعريف، بارتفاع مستوى تركُّز عائداتها من التصدير. وهذا الأمر يثير عدداً من المخاطر للنمو وللاحتمالات المرتقبة للتنمية في الأجل الطويل^(١٥). والتنويع والارتقاء بمستوى الجودة أمران حاسمان للحد من خطر الآثار السلبية للتقلبات الخارجية التي يحدثها ارتفاع مستوى التركيز في صادرات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. ووجود هيكل صادرات أكثر تنوعاً يعني استقراراً أكبر في الإيرادات العامة، وبوجه عام، تقلباً أقل على صعيد الاقتصاد الكلي.

٤٢ - ولا بد للسياسات الهادفة إلى دعم تنويع الصادرات والارتقاء بمستوى الجودة من التصدي للتحديات والاختناقات الخاصة بكل بلد كي تساهم بنجاح في التحول الهيكلي. وفي هذا الصدد، يمكن للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية أن تنظر في تدابير تحفز مبادرات واستثمارات القطاع الخاص، التي تعد القوى المحركة الرئيسية لظهور منتجات وصناعات جديدة. ويشمل مثل هذه التدابير تثبيت بيئة الاقتصاد الكلي كما دُكر أعلاه؛ وتحسين بيئة الأعمال، بما في ذلك الحصول على التمويل؛ والاستثمار في رأس المال البشري والبنى التحتية. وعلاوة على ذلك، يمكن للسياسات التي تدعم إنشاء روابط بين القطاعات السلعية والقطاعات غير السلعية أن تساهم أيضاً في التنويع. وأخيراً، ينبغي أن تركز استراتيجيات التنويع الصناعي على إشراك المرأة، التي تواجه صعوبات ترجع إلى كونها امرأة، بما في ذلك عدم إمكانية الحصول على الأرض والائتمان، وقواعد اجتماعية تقيد مشاركتها الفعالة.

(١٥) سوف تقدم طبعة ٢٠١٧ من تقرير السلع الأساسية والتنمية الذي يعده الأونكتاد تحليلاً مفصلاً لقنوات النقل التي يؤثر الاعتماد على السلع الأساسية عبرها على مختلف جوانب التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.